النفط الكويتي يرتفع إلى 17.41 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 74 سنتا ليبلغ 17.41 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 16.67 دولار وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت عقود برنت 26 سنتا بما يعادل 0.9 في المئة ليتحدد سعر التسوية عند 28.08 دولار للبرميل في حين أغلق الخام الأمريكي عقد مايو منخفضا 1.06 دولار أو 8 في المئة ليبلغ 18.27 وهو ادنى مستوى له منذ نوفمبر 2001.

316.4 ألف كويتي في القطاع الحكومي و73.5 ألفاً في «الخاص»

«الشال»: 2.9 مليون عامل بالكويت.. 25 % منهم عمالة منزلية

- معدل الأجر الشهري بالقطاع الحكومي 1501 ديناراً للمواطن وللمقيم 705 دنانير
- في القطاع الخاص 1437 ديناراً للمواطن وللمقيم 275 ديناراً

إنتاجية القطاع الحكومي ما زالت ضعيفة

أوضح تقرير «الشال» الأسبوعي ان آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2019 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، تشير الى أن حجمها بلغ نحو 2.121 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (2.142 مليون عامل في نهاية الربع الثاني من عام 2019).

وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها –القطاع العائلي– البالغة نحو 728 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.848 مليون عامل (2.866 مليون عامل في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25.6 % من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2019 (25.3 % من إجمالي العمالة في نهاية الربع الثاني من عام 2019).

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1823 دينار كويتي (1822 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1278 دينار كويتي (1276 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، بفارق بحدود 42.6 % لصالح أجور الذكور.

وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 737 دينار كويتي (736 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 672 دينار كويتي (668 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، بفارق لصالح الذكور بحدود 9.6 %، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1501 دينار كويتي (1500 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 705 دينار كويتي (703 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، بفارق بين المعدلين بحدود 112.7 % لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1437 دينار كويتي (1431 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، أي أدنى بنحو 21.1 % من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 893 دينار كويتي (891 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، أي أدنى بنحو 30.1 % من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 275 دينار كويتي (272 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، أي نحو 37.3 % من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 390 دينار كويتي (387 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 41.9 % ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 42 %.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1737 دينار كويتي (1735 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، وللإناث الكويتيات نحو 1214 دينار كويتي (1211 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 43.1 %.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 287 دينار كويتي (284 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 451 دينار كويتي (448 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019) ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 57.5 %.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1437 دينار كويتي (1435 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 303 دينار كويتي (301 دينار كويتي في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 316.4 ألف عامل (314.9 ألف عامل في نهاية الربع الثاني من عام 2019)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73.5 ألف عامل (73.8 ألف عامل في نهاية الربع الثاني من عام 2019) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 81.1 % عمالة حكومية و18.9 % عمالة قطاع خاص.

وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 41.6 %، إضافة إلى نحو 4.3 % من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 14.7 % لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.5 % لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 82.2 % من موظفي القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراة.

ورغم ذلك، ظلت إنتاجية القطاع الحكومي ضعيفة، إما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي، أو بسبب الإنفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو حتى بسبب إنتشار شهاداته المضروبة.

دول الخليج: شبكة أمن غذائي لمواجهة آثار كورونا

وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على اقتراح دولة الكويت بإنشاء شبكة أمن غذائي خليجية متكاملة موحدة، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المنظومة. وجرى اتخاذ القرار بعد اجتماع عن بعد لوزراء التجارة والصناعة بالدول الخليجية، من أجل التصدي لتداعيات وآثار وباء كورونا.

وقرر الوزراء تكليف الأمانة العامة بإعداد ورقة عمل عن الأمن الغذائي بين دول المجلس، وتشكيل فريق عمل يتكون من ضباط اتصال من وزارات التجارة بدول المجلس، يجتمع دوريا لرصد المستجدات المرتبطة بانسيابية السلع بين دول المجلس، والعمل على حل المشاكل التي قد تعيق انتقال السلع في التجارة البينية.

وكان الوزراء المعنيين قد بحثوا أيضا الآثار الاقتصادية للفيروس على دول الخليج، وأمنها الغذائي، مضيفة أن هناك اجتماعات تنسيقية دورية بين وزراء التجارة لضمان تدفق السلع بين دول مجلس التعاون، وإزالة أي عوائق تواجهها.

«التجارة»: إغلاق محل تجاري مخالف ورصد 228 جمعية وأسواقاً مركزية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس السبت إغلاق محل تجاري واحد وتحرير سبعة محاضر ضبط لمحال مماثلة خالفت جميعها القوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة إن فرقها التفتيشية رصدت 228 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وأضافت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 202 شكوى عبر الخط الساخن (135) و 15 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لأربع معاملات.

وشددت الوزارة على ضرورة الالتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهلكين.

«ستاندرد آند بورز» تثبت تصنيف مصر وتمنحها نظرة مستقرة

أعلنت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني، تثبيت درجة التصنيف السيادى للاقتصاد المصرى عند مستوى B/B على المدى الطويل الأجل والقصير الأجل مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة. يرجع قيام الوكالة لتثبيت هذا التصنيف إلى عدد من المؤشرات الإيجابية، حيث أعلن البنك المركزي المصري قبل يام، أن معدلات التضخم الأساسية في مصر، وفقًا لمؤشرات البنك انخفضت إلى 1.89% في شهر مارس 2020 من 1.9% في فبراير السابق له. في الوقت نفسه، قال مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، إن الإجراءات التي اتخذتها مصر للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، «حاسمة»، وتدعمها حزمة تحفيز شاملة تستهدف كبح انتشار الفيروس، وكذلك تدابير نقدية ومالية.

وأوضح أن حزمة الـ100 مليار جنيه التي أعلنتها الحكومة المصرية مؤخراً، تدعم الاقتصاد، فضلاً عن تحفيز البنك المركزي المصري للاقتصاد من خلال تخفيض كبير وغير متوقع لسعر الفائدة بواقع 3%، وضمان توافر سيولة كافية وتدابير أخرى مثل وضع حد للسحب اليومي والإيداع لتجنب الضغط على سوق العملة، وكذلك شهادات ذات عائد الـ15 بالمئةالتي توفرها البنوك الحكومية.

وأشار إلى أن سعر الصرف المرن ومستوى الاحتياطي القوي يوفران حماية كبيرة للاقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية في ظل الانكماش العالمي الحالي، مشيراً إلى أن هدف السياسة النقدية يرتكز على الحفاظ على معدل التضخم عند مستويات منخفضة ومستقرة، بما يتماشى مع أهداف البنك المركزي متوسطة الأجل، وأنه إذا حافظ التضخم على مسار هبوطي ثابت، فسيكون للسياسة النقدية مجال لمزيد من التيسير.

وشدد أزعور على أن الصندوق على استعداد لدعم مصر وفقا لما يناسب احتياجاتها وإذا استدعت الحاجة، مؤكداً أن مصر لديها حالياً مستوى كاف من احتياطيات العملات الأجنبية، وأن الحكومة مستعدة للتحرك بشكل حاسم إذا ما ظهرت حاجة لذلك، وأن الصندوق على تواصل وفي نقاش مستمر مع البنك المركزي ووزارة المالية. وأكد أن الصندوق يشجع الدول على اتخاذ كل ما يلزم من الإجراءات خلال أوقات عصيبة مثل التي يعيشها العالم حاليا، إضافة إلى تفعيل تدابير مؤقتة وموجهة بشكل جيد للأفراد الذين تأثروا بشكل مباشر بحيث يمكن الاستغناء عن تلك الإجراءات بمجرد احتواء الأزمة.

السعودية تعلن شروط إعفاء الوافدين من رسوم المنشآت الصغيرة

نشرت الجريدة الرسمية «أم القرى» في السعودية، تفاصيل الإعفاء من المقابل المالي للوافدين، للمنشآت الصغيرة، وهو القرار الذي تبنته قيادة المملكة ضمن حزمة من الإجراءات الشاملة، والحزم التحفيزية المهمة، التي تستهدف تعزيز مواجهة القطاع الخاص لآثار جائحة كورونا.

ويأتي القرار الخاص بالمنشآت الصغيرة على أن يتم إعفاء المنشأة الصغيرة – التي يبلغ إجمالي العاملين فيها تسعة عمال فأقل بمن فيهم مالكها – من دفع المقابل المالي المقرر بموجب البند (ثانياً) من قرار مجلس الوزراء رقم (353) المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (197)، وذلك عبر الإعفاء عن اثنين من الوافدين العاملين في المنشأة إذا كان مالكها متفرغاً للعمل فيها، ومسجلاً عليها في التأمينات الاجتماعية.

كما سيتم إعفاء أربعة من الوافدين العاملين في المنشأة إذا كان أحد العاملين فيها على الأقل – بالإضافة إلى مالك المنشأة الذي يعمل فيها وفق ما أشير إليه في الفقرة (1) من هذا البند – سعودي الجنسية ومسجلاً عليها في التأمينات الاجتماعية، وفي جميع الأحوال يكون الحد الأقصى الذي يمكن الإعفاء عن هو أربعة وافدين فقط.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق ما ورد في البند (أولاً) من هذا القرار لمدة (ثلاث) سنوات تبدأ من تاريخ صدوره، وستقوم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بعد تنسيقها مع وزارة التجارة والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتقديم عرض سنوي إلى لجنة سياسات سوق العمل، وذلك خلال فترة تطبيق الإعفاء الوارد في البند (أولاً) من هذا القرار.

ويتضمن البند نتائج تطبيق الإعفاء الوارد و كذلك أثر الإعفاء على رفع الإنتاجية في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن ثم أثر الإعفاء على التستر التجاري وأثر الإعفاء في دعم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في النمو. علاوة على نتائج تحليل مراقبة سلوك المنشآت الكبيرة والمتوسطة حيال تطبيق الإعفاء الوارد في البند (أولاً) من هذا القرار. يذكر أن المقابل المالي، تدفعه الشركات على مختلف أنواعها في السعودية، بموجب استثناءات محددة، وهو عبارة عن مبلغ مالي عن كل عامل وافد لديها، في سياق إجراءات فتح فرص العمل الوظيفية للسعوديين.

114 مليار دولار تحتاجها إفريقيا لمواجهة كورونا

أكد صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي أن القارة الإفريقية بحاجة إلى نحو 114 مليار دولار في العام الحالي لمواجهة تأثير جائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقال صندوق النقد والبنك الدوليان في بيان مشترك بعد مؤتمر مع زعماء دول إفريقية إن المقرضين الرسميين رصدوا «ما يصل إلى 57 مليار دولار لإفريقيا في عام 2020».

أوضح البيان ان ذلك المبلغ يتضمن ما يزيد على 18 مليار دولار من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين لتقديم الخدمات الصحية في الخطوط الأمامية ودعم الفقراء والضعفاء والحفاظ على صمود اقتصادات الدول الإفريقية «في وجه أسوأ ركود اقتصادي عالمي منذ ثلاثينيات القرن الماضي» مضيفا أن «دعم الدائنين الخاصين هذا العام قد يصل إلى ما يقدر بنحو 13 مليار دولار».

ووصف ذلك بأنه «بداية مهمة» لكنه نبه في الوقت نفسه إلى أن «القارة تحتاج إلى ما يقدر ب 114 مليار دولار في عام 2020 في كفاحها ضد الجائحة» معتبرا أن «الفجوة تمويلية تبلغ حوالي 44 مليار دولار».

وأوضح أن مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اقترحا «مجموعة من خيارات التمويل وأدوات السياسة كجزء من الاستجابة للجائحة والتي تتطلع العديد من البلدان الأفريقية إلى تنفيذها بينما تخطط للتأثيرات المتوسطة والطويلة الأجل للأزمة.

وبين البيان أن الخيارات «تشمل المزيد من التمويل من الدائنين الرسميين والقطاع الخاص».وفي هذا الصدد أكد رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس وضع القدرات الكاملة «في العمل من أجل مساعدة الناس في جميع أنحاء إفريقيا في كفاحهم ضد هذه الجائحة».

من جهتها قالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا «رسالتنا واضحة ومفادها أننا نقف مع إفريقيا للمساعدة في تخفيف الضربة التي سددتها الجائحة للقارة».